

دور معايير جودة المراجعة في تعزيز ثقة تقرير المراجع الخارجي لأغراض الائتمان المصرفي

(دراسة تطبيقية على البنوك السودانية)

دكتور/ حسن الطيب عبدالله خالد*

نشأت الحاجة إلى مراجعة الحسابات نتيجة لتطور المجتمعات وتوسع الأعمال، وقد ظهرت فرعاً مستقلاً عن المحاسبة في منتصف القرن التاسع عشر الذي صاحب الثورة الصناعية في بريطانيا والتي أدت إلى ظهور الشركات المساهمة نوعاً من الكيان القانوني الذي تنفصل فيه الملكية عن الإدارة (ظاهرة الملكية الغائبة)

حتى تزداد موثوقية التقارير المقدمة من إدارة المنشآت يجب أن يتم الحكم عليها من قبل شخص يتمتع بصفتي الاستقلال والحياد (المراجع الخارجي) ليبيد رأيه حول مدى عدالة الحقائق التي تضمنها تلك القوائم المالية.

قد تزايد في الآونة الأخيرة الحاجة إلى الحصول على التمويل من مصادره المختلفة وخاصة الائتمان المصرفي وحتى تتحصل المنشآت على مثل هذا الائتمان فإنها يجب أن تقدم تقاريرها المالية في شكل يعكس صدق وعدالة مركزها المالي ونتيجة أعمال نشاطها عن الفترة التي يعكسها التقرير.

باعتبار أن مسؤولية إعداد التقارير المالية من صميم عمل الإدارة فإنها ربما تعتمد إظهار موقفها المالي وبصورة غير حقيقية وذلك باتباع سياسات معينة يمكن بها التأثير على مركزها المالي ونتيجة أعمال نشاطها ولذلك كان لا بد أن تتم مراجعة القوائم المالية من قبل شخص مستقل وحيادي ومطبق لمعايير جودة المراجعة وصولاً إلى تقرير مالي سليم وإبداء رأي فني محايد يعتمد عليه مستخدمو هذه القوائم وبناءً على هذا التقرير تبني قرارات استراتيجية تكون في خدمة الإقتصاد ككل .

أهمية الورقة:

تتبع أهمية البحث من أن تقرير المراجع الخارجي هو المصدر الأساسي للمعلومات التي يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمي القوائم المالية وبناءً على ذلك كان لا بد أن يكون هذا التقرير على درجة من المصداقية والشفافية حتى يتم استناداً عليه اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تحقق الأهداف المنشودة وإلا اهتزت الثقة في القوائم المالية التي تحمل تصديق وتوقيع المراجع الخارجي.

أهداف الورقة:

- تركز الورقة على بيان الآثار المترتبة على التطبيق الفعلي لمعايير جودة المراجعة لتعزيز الثقة في تقرير المراجع الخارجي لأغراض منح الائتمان المصرفي.
- تركز الورقة على الخطوات المتبعة للوصول إلى قرار الائتمان السليم إضافة إلى بيان مخاطر الائتمان المصرفي وسبل معالجتها والوقاية منها.
- هذه الورقة تعطي أهمية قصوى لتقرير المراجع الخارجي المنشور على القوائم المالية باعتباره قناة اتصال توصل رسالة معينة إلى مستخدمي هذه المعلومات وهذه الرسالة بدورها قد تؤدي إلى دعم الثقة في القوائم المالية المنشورة أو تهز الثقة بدرجات متفاوتة وقد تؤدي إلى ضياع هذه الثقة كلها.

الفرضيات :

الفرضية الأولى: التطبيق الفعلي لمعايير جودة المراجعة يؤدي إلى تعزيز الثقة في تقرير المراجع الخارجي لأغراض الائتمان المصرفي.

الفرضية الثانية: تستخدم المصارف السودانية طرق فعالة ومؤثرة في تغطية المخاطر المرتبطة بعمليات الائتمان المصرفي.

التنظيم:

قسمت الورقة لثلاثة محاور على النحو التالي: المحور الأول تناول الجودة في المراجعة وأهميتها ومدى الحاجة إليها وخصائصها ، المحور الثاني طبيعة ومفهوم الائتمان المصرفي و التسهيلات الائتمانية (المخاطر والتعثر وسبل المعالجة) ، أما المحور الثالث والأخير فيتناول الدراسة الميدانية من حيث إجراءاتها وتحليل بياناتها واختبار الفرضيات. ومن ثم النتائج والتوصيات.

المحور الأول: مفهوم ومعايير جودة المراجعة وأهدافها وخصائصها

مفهوم المعيار:

المعيار لغة:

المعيار من المكيال هكذا جاء في لسان العرب، قال الليث: المعيار ما عايرت به المكاييل،

فالمعيار صحيح تام واف (1). أيضاً

المعيار اصطلاحاً

يقصد بالمعيار نموذج يوضع ليقاس على ضوئه وزن الشيء وطوله ودرجة حدوثه (2).

المعيار هو هدف مرغوب الوصول إليه كما ورد ذلك في قاموس كوهلر أو هو نموذج فرضته التقاليد أو الإجماع العام أو الهيئات العلمية أو المهنية أو الحكومية أو القانون ويكون أساساً علمياً لاتخاذ

مما سبق يلاحظ أن المعيار المحاسبي والمراجعي لا شك أنه أخذ من هذا الفهم أو بمعنى عايرت أو وزنت الشيء واحداً تلو الآخر كناية عن التطابق أو التماثل في التطبيق أو بمعنى الالتزام والتقييد بنوع معين من الإجراءات من أجل الوصول إلى أهداف موضوعة مسبقاً، وتعتبر المعايير في المحاسبة أو المراجعة بمثابة أدوات للتحكم والضبط في عملية استخدام السياسات المختلفة أو تطبيق استخدام المعالجات من أجل الموضوعية والمقارنة مع بعضها. أي أن المعيار هو حلقة الوصل بين التطبيق العملي والنظري.

مما تقدم يرى الباحث أن وجود معايير للمراجعة يعني الوصول إلى أداء جيد يرضي طموحات مستخدمي القوائم المالية، وبيانات مالية أكثر جودة، وجودة البيانات تعني أن تكون مخرجات العمل ذات مستوى رفيع ويؤدي الغرض الذي من أجله تمت عملية مراجعة تلك الحساب.

لقد أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (بواسطة مجلس معايير التدقيق) قائمة بمعايير المراجعة، حيث يتم توجيهها في ثلاث مجموعات هي⁽⁴⁾:

General Standards	١ . معايير عامة
Field Work Standards	٢ . معايير العمل الميداني
Reporting Standards	٣ . معايير إعداد التقرير

١. المعايير العامة

هي تتعلق بالتأهيل والصفات الشخصية لمراجع الحسابات وعلاقة ذلك بالأداء الجيد⁽⁵⁾. ومن رؤية مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي فإن المعايير العامة ثلاثة هي: يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم قدرًا كافيًا من التأهيل العملي كمراجعين، يجب أن يكون لدى المراجع اتجاه فكري محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية الفحص والمراجعة، يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أدائه لمهمة الفحص وإعداد التقرير.

٢. معايير العمل الميداني

تتصدر هذه المعايير في تخطيط مهمة المراجعة بشكل مناسب وكاف، فضلاً عن توافر إشراف دقيق على أعمال المساعدين، دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الموجود بدقة، وذلك لتقرير مدى الاعتماد عليه ومن ثم الاعتماد المناسب للاختبارات اللازمة التي ستتقيد بها

إجراءات المراجعة، ضرورة الحصول على قدر كاف من أدلة الإثبات من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات وغير ذلك لتوفير أساس قياس معقول لإبداء الرأي فيما يتعلق بالقوائم المالية موضع الفحص والمراجعة.

٣. معايير إعداد التقرير

ترتبط هذه المعايير بكيفية إعداد التقرير النهائي وتشتمل على أربعة معايير هي: أن يكون التقرير معداً وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أن يوضح التقرير ثبات المنشأة في تطبيق المبادئ المحاسبية في الفترات المحاسبية المختلفة، أن يكون الإفصاح في التقارير المالية كافياً ولجميع البيانات المهمة، أن يكون التقرير محايد مع بيان طبيعة الفحص ودرجة المسؤولية التي يتحملها المراجع يقرر بعض الأساتذة أن تقرير مراجع الحسابات يجب أن يتوافر فيه العناصر أو الشروط الآتية:

- ١- أن يكون في وثيقة مكتوبة.
- ٢- أن يكون موجهاً في القطاع الخاص الى مجموع المساهمين
- ٣- أما في القطاع العام فإن المراجع العام يوجه تقاريره الى السلطة التشريعية بصورة الى الجهات المشرفة على وحدات القطاع العام محل المراجعة.
- ٤- أن يحمل التقرير توقيع المراجع وخاتمته.
- ٥- أن يحمل التقرير مؤرخاً.
- ٦- أن يشير التقرير صراحة الى الفترة التي شملتها المراجعة.
- ٧- أن تكون عبارة التقرير واضحة صريحة وقاطعة ولا تحتل أكثر من مدلول حتى لا تحتاج إلى تفسير.
- ٨- يجب أن يشير التقرير إلى البيانات التي يستوجبها أي قانون عام كقانون الشركات أو تلك التي يستوجبها النظام الأساسي للمنشأة محل المراجعة. (٦)

يري أستاذ آخر أن التقرير وسيلة ذات أهمية بالغة نظراً لأنه مستند موثوق به ومطلوب لكافة الطوائف التي يهملها التعرف على الأداء المالي للمنشأة، وسيلة ذات فعالية لتقديم المعلومات عن الآثار الفعلية والمحتملة لكافة عمليات المنشأة والمحافظة على كيانها، وعلى علاقتها بالغير بالصورة التي تحقق إشباع مستخدمي معلومات التقرير بقدر الإمكان، يترتب عليه أمور مهمة تتخذها الجمعية العمومية للمساهمين أهمها اعتماد الحسابات الختامية للمنشأة أو تعديلها أو إلغائها، إبراء أو عدم إقرار كيفية التصرف في الأرباح، رسم سياسات المنشأة. أن اعتماد مراجع الحسابات الختامية للمنشأة أو تعديلها أو إلغائها، أن التقرير يعد مستنداً لتحديد مسؤولية مراجع

الحسابات جنائياً وتأديبياً ومدنياً، ينعكس فيه المدي الذي وصلت مهنة المحاسبة والمراجعة من الناحيتين العلمية والعملية ومدى وفائها بحاجات المجتمع المتغيرة والمتطورة، يجب أن تتوافر فيه شروط معينة من حيث الشكل والمحتوي.^(٧)

إن أهم مشتملات تقرير مراجع الحسابات تتمثل في الآتي:^(٨)

مدى حصول مراجع الحسابات على المعلومات والإيضاحات التي يري ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته:

من حق مراجع الحسابات طلب المعلومات والبيانات والإيضاحات وهو حق مكمل لحق الاطلاع على الدفاتر والسجلات وغيرها، وهذا الحق يعتبر وسيلة له ليلبغ أهداف فحصه ورقابته، ولأهمية هذا الحق في تكوين الرأي يجب أن يبين مراجع الحسابات الى أي مدى مكنته إدارة المنشأة محل المراجعة من الحصول على المعلومات والبيانات والإيضاحات التي يري أهميتها لأداء مهمته، وأن يوضح ذلك صراحة في تقريره.

ما إذا كان في رأيه أن المنشأة تمسك حسابات منتظمة تتناسب مع طبيعة نشاطها وحجمها:

على مراجع الحسابات أن يضمن تقريره مدى التزام المنشأة محل المراجعة بمسك دفاتر ومدى انتظام هذه الدفاتر من الناحيتين الشكلية والموضوعية، وفي الحالة وجود فروع للمنشأة محل المراجعة لم يطلع مراجع الحسابات على دفاترها وسجلاتها فعليه أن يطلع على ملخصات وافية لنشاطها وأن هذه الأنشطة قد ظهرت ضمن نشاط المنشأة الأم، وأن يثبت ذلك في تقريره، وفي حالة المنشآت الصناعية يجب أن يفصح مراجع الحسابات عن رأيه في مدى انتظام حسابات تكاليف أنشطتها.

مدي إتفاق الحسابات الختامية محل التقرير مع الحسابات بالدفاتر والسجلات:

يجب على مراجع الحسابات الاطمئنان من مدى انتظام الدفاتر والسجلات وأن يتحقق من اتفاق القوائم المالية محل تقريره مع تلك الدفاتر والسجلات وعدم احتوائها على أرقام مزورة.

مدى شمول الحسابات على كل ما نص عليه القانون والنظام الأساسي للمنشأة محل الفحص:

إذا اتضح لمراجع الحسابات إن المنشأة محل المراجعة قد أغفلت بعض ما يجب إثباته في الدفاتر والسجلات وفقاً لنصوص القانون أو النظام الأساسي فيجب إثباته في الدفاتر والسجلات وفقاً لنصوص القانون أو النظام الأساسي فيجب أن ينبه الإدارة إلى هذه الواقعة فإذا لم يصحح هذا الوضع وجب عليه الإشارة صراحة في تقريره إلى هذه الواقعة.

مدى مشاركة مراجع الحسابات أو حضوره عملية الجرد ومدى الثبات فى إجراءاتها:

يجب على مراجع الحسابات الإشارة الى حضوره أو إجرائه جرد اختبارى لبعض مفردات مخزون آخر المدة أو اعتماد فقط على شهادة الجرد من الإدارة، وعن الثبات فى طرق تقييم مخزون آخر المدة.

مدى تعبير حساب الأرباح والخسائر عن نتائج الأعمال من ربح أو خسارة ومدى تعبير الميزانية عن المركز المالى للمنشأة محل المراجعة فى نهاية الفترة المالية:

تعتبر هذه العبارة هى الأكثر أهمية فى تقرير مراجع الحسابات ويجب أن تفهم هذه العبارة فى حدود أنها مبنية على تسجيل حقائق، اعتماداً على مبادئ محاسبية متعارف عليها وتقارير شخصية.

معايير إعداد التقرير

قدمنا من قبل أن تقرير المراجعة يمثل المنتج المادى الأساسى للمراجعة فهو يمثل المعلومات المبلغة من المراجع لأغلب المستخدمين، ومن ثم فإنه يكون من المهم توفير كافة المعلومات اللازمة بهذا التقرير بقدر الإمكان كما يجب أيضاً أن يكون واضحاً ومختصراً بالإضافة إلى كونه متطابقاً مع النموذج الذى يتبع عادة لمهنة المراجعة، وتحقيقاً لذلك فقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى أربعة معايير تحكم إعداد تقارير المراجعة هى توضيح عما إذا كانت التقارير المالية قد أعدت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، التقرير عن ثبات المنشأة فى تطبيق المبادئ المحاسبية فى الفترات المحاسبية المختلفة، التقرير أن الإفصاح فى التقارير المالية يعتبر كافياً ولجميع البيانات المهمة، التقرير الفنى عن التقارير المالية كوحدة واحدة مع بيان طبيعة الفحص ودرجة المسؤولية التى يتحملها المراجع.^(٩)

تأسيساً على ما سبق يرى الباحث أن معيار إعداد القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يعنى ضمناً أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تمثل معياراً يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة عرض هذه القوائم المالية، إضافة الى الأسس الشاملة والمقبولة الأخرى التى قد يستخدمها المراجع كمعيار للحكم على صدق وعدالة وعرض القوائم المالية (نشرة معايير المراجعة رقم "١٤").

أنواع تقارير مراجعة الحسابات^(١٠)

يمكن تصنيف تقارير مراجعة الحسابات إلى عدة أنواع وفقاً لرأى مراجع الحسابات

المفصح عنه في التقرير، حيث تتطلب كثيراً من الهيئات العلمية والمهنية والتشريعات المحلية في كثير من الدول على ضرورة إبداء مراجع الحسابات رأيه في مدى عدالة القوائم المالية في التعبير عن الموقف المالي للمنشأة مع ضرورة وضوح رأيه هذا، وفقاً لهذا نجد التقارير الآتية:

التقرير النظيف

وهو التقرير الذي يبدي فيه مراجع الحسابات رأياً مفاده أن دفاتر وسجلات المنشأة منتظمة وسليمة وأن القوائم المالية أعدت بطريقة سليمة وأنها تعبر عن حقيقة المركز المالي ونتائج الأعمال.

التقرير غير النظيف جزئياً

وفي مثل هذا النوع من التقارير يشير مراجع الحسابات إلى وجود بعض التحفظات والتي منها: عدم إعداد القوائم المالية والحسابات الختامية وفقاً للمبادئ المحاسبية، عدم حصول مراجع الحسابات على بعض المصادقات أو اعتماد لشهادة الجرد من الإدارة، أو عدم مراجعته لحسابات الفروع، مخالفة المنشأة للقانون أو النظام الأساسي.

التقرير غير النظيف كلياً

إذ تعددت التحفظات التي لا يمكن بعدها الاستوثاق من انتظام السجلات والدفاتر أو من دلالة الحسابات الختامية عن نتائج الأعمال والمركز المالي فإن مراجع الحسابات يعبر صراحة عن رأيه ذلك، ومثل هذا التقرير يهدم تماماً حسابات المنشأة وقد يسمى في بعض المراجع بالتقرير السلبي وهو عكس التقرير النظيف.

التقرير الخالي من الرأي

عندما يعجز مراجع الحسابات عن إبداء رأيه الفني في مدى تعبير حساب الأرباح والخسائر عن نتائج الأعمال ومدى تعبير الميزانية عن المركز المالي للمنشأة وذلك بسبب عدم استقلاله أو بسبب وجود قيود على عملية المراجعة فإنه يمتنع عن إثبات رأيه سلباً أو إيجاباً، وفي مثل هذه الحالة يعرف تقريره بأنه تقرير خالٍ من الرأي.

جودة المراجعة أهميتها ومدى الحاجة إليها

إن مفهوم الجودة في المراجعة يعتبر مفهوماً حديثاً أشمل من مفهوم حياد مراقب الحسابات، حيث إنه يمكن للمراجع الخارجي أن يكون مستقلاً ذاتياً وخارجياً، ولكن أداءه ليس بالجودة المطلوبة، لذلك يجب التركيز على مفهوم الجودة كأحد المفاهيم الحديثة في المراجعة والتي يجب أن تحظى باهتمام الهيئات والجمعيات العلمية والمهنية التي تهتم بمجال المراجعة⁽¹¹⁾.

ويمكن تعريف جودة المراجعة بأنها «قدرة المراجع على اكتشاف المخالفات المالية في تطبيق النظام المحاسبي للعميل والمقدرة على تسجيل تلك المخالفات ويفسر التفاوت في جودة المراجعة اعتماداً على عاملين هما: محاولة الحفاظ على سمعة المكتب، الصراع بين المراجعين والعملاء على تأكيد نفوذ كل منهم»^(١٢).

فمن ناحية فإن مراقبو الحسابات يحصلون على أتعابهم من العملاء مما يولد الاعتقاد بأن المراجع سوف يتساهل في عملية المراجعة ويتغلى على الارتقاء بجودة العمل إرضاءً للعميل محاولاً بذلك الاحتفاظ بالعميل، ومن ناحية أخرى يمكن القول بأن عامل الحجم (حجم المكتب) له تأثير عكسي للاتجاه السابق إذ إن وجود عدد كبير من العملاء (في حالة مكاتب المراجعة الكبيرة) يولد الحرص من جانب هذه المكاتب على سمعتها ومكانتها المهنية بدرجة تفوق حرصها على الاحتفاظ بأي عميل من العملاء.^(١٣)

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) المراجعة المالية بأنها (إجراءات نظامية رتيبة لجمع وتقويم القرائن بطريقة موضوعية بشأن أحداث اقتصادية، لتحديد التطابق بين هذه القرائن ومعايير محددة مسبقاً وإيصال نتائج التقويم للمستفيدين).^(١٤)

ويتبين من هذا التعريف وجود أربعة أطراف أساسية لها علاقة مباشرة بنتائج المراجعة المالية وهي^(١٥): المراجع وإدارة الشركة والجهات المنظمة للمهنة وعامة المستفيدين.

فالمراجع (مقدم الخدمة) يهمله على المدى القصير والطويل أن تتم عملية المراجعة بأسلوب موضوعي، وأن يحافظ على تطبيق معايير المراجعة بما يحقق إخلاء مسؤوليته وهو بهذا يحاول أن يقوم بعملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة.

وإدارة الشركة (طالبة الخدمة) يهملها أن تتم عملية المراجعة حسبما تحدده معاييرها وذلك للتأكيد من أنه تم إضفاء الثقة على القوائم المالية المقدمة لعامة المستفيدين بالإضافة الى الوفاء بمسؤوليتها عن كافة الأحداث المالية محل المراجعة، لذا فعلى المدى الطويل يعتبر من مصلحة إدارة الشركة أن تتم عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة.

كما أن عامة المستفيدين من الخدمة يهتمهم أيضاً أن تتم عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة وذلك للتأكد من عدالة القوائم المالية التي يبنون على معلوماتها اتخاذ قراراتهم.

كما أن الجهات المنظمة للمهنة تسعى كهدف الى الارتقاء بجودة المراجعة المالية للمحافظة على مصالح جميع الأطراف المختلفة وذلك من خلال إصدار التنظيمات والمعايير المنظمة للمهنة والتأكد من تطبيقها.

يلاحظ الباحث مما سبق بأن جودة المراجعة حظي باهتمام كبير على المستويين المهني والأكاديمي فتمت دراسته نظرياً وميدانياً على سبيل المثال:^(١٦)

فمثلاً سوق المراجعة في المملكة العربية السعودية نلاحظ فيه شدة المنافسة بين المراجعين في تحديد أسعارهم ولنفس الوحدة الاقتصادية، دون أن يكون هناك أطراف محددة لقياس جودة المراجعة، يمكن من خلالها مقارنة عروضهم والاختيار بينهم، وقد يرجع ذلك بالدرجة الأولى الى اختلاف نطاق عمل المراجع وإجراءات المراجعة وبالتالي اختلاف جودة المراجعة بين مراجع وآخر فهناك حالة عدم توازن بين تطور قطاع الأعمال والمحيط المهني.^(١٧)

«حدد أستاذ آخر جودة المراجعة بكونها تلك المراجعة التي يقوم المراجع بتقليص وجود الأخطاء في القوائم المالية الى أدنى درجة ممكنة وفي حدود الأتعاب المعطاة، بينما حددها آخرون بتلك المراجعة التي من خلالها ترتفع نسبة احتمال اكتشاف الأخطاء ذات الأهمية النسبية، فكلما زاد احتمال اكتشاف تلك الأخطاء زادت معه جودة المراجعة والعكس.

أهمية الجودة في المراجعة ومدى الحاجة إليها

يرى البعض أن أهميتها من وجهة نظر المستهلكين تمكن من تحقيق الإشباع لاحتياجات ورغبات المستهلكين في السوق مما يؤدي إلى تحقيق درجة أعلى من الرضاء لهؤلاء المستهلكين، أما من ناحية نظر المنظمات المقدمة للمنتج تؤدي الى زيادة القوة التنافسية والحصة السوقية للمنظمة في السوق، وبالنسبة للمجتمع تكمن أهميتها في تحقيق استخدام الموارد المتاحة البشرية والمادية على المستوى القومي بكفاءة وفعالية وأيضاً إرتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.^(١٨)

يرى الباحث بأن أهمية الجودة بصورة عامة تنحصر في أهمية الجودة من وجهة نظر المستهلكين، أهميتها من وجهة نظر المنظمات، أهميتها من وجهة نظر المجتمع.

يلاحظ بأن لائحة السلوك المهني للمحاسبين القانونيين تشير الى أن "نقطة الفصل في أي مهنة هي قبولها للمسؤولية أمام الجمهور" إذ في بيئة اليوم الحديثة هناك كثير من الشرائح الاجتماعية التي يتزايد عددها تعتمد في اتخاذ قراراتها على بيانات ومعلومات لا سيطرة لهم عليها، ولذلك تلجأ الى المحاسبين الممارسين لمساعدتهم في تقييم مصداقية بعض من تلك البيانات والمعلومات. وفي هذه البيئة فإن أي خلل سواء كان فعلياً أو متصوراً من أي محاسب في العمل بالمعايير المهنية وبالمتطلبات القانونية سيجعل من الصعب على المهنة أن تحافظ على سمعتها وحرقتها وموضوعيتها وكفاءتها التي نالتها بعد سنوات طويلة من خدمة العملاء وأرباب العمل والجمهور ولذلك فإن الاتحاد الدولي للمحاسبين يرى أنه على الهيئات الأعضاء أن تظهر أن هناك ما يكفي من برامج الرقابة الذاتية المعمول بها لإعطاء تأكيد مقبول، وإن المحاسبين الممارسين يعملون بأعلى المعايير في تأدية المراجعة والخدمات ذات العلاقة.^(١٩)

لأهمية الجودة في المراجعة تم وضع معايير لرقابة الجودة، وعلى الهيئات الأعضاء أن تشر أو تحدد المعايير التي يمكن بها قياس سياسات وإجراءات رقابة الجودة التي يطبقها المحاسبون

الممارسون. ويجب أن تعين هذه المعايير أهداف رقابة الجودة، وأن من مسؤولية كل مؤسسة محاسبين ممارسين أن تنفذ السياسات والإجراءات التي من شأنها توفير ثقة معقولة لتحقيق تلك الأهداف وأن تبلغ مستخدميها بهذه السياسات والإجراءات بشكل يتكفل بثقة معقولة يدل على أنها مفهومة لديهم. (٢٠)

أيضاً لأهمية الجودة «أنشأ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام ١٩٧٨م لجنة معايير رقابة وحمله مسؤولية مساعدة منشآت المحاسبة العامة المصرح لها على تطوير وتنفيذ معايير رقابة الجودة ومن جانب منشآت المحاسبة تشمل رقابة الجودة الوسائل التي يتم استخراجها للتأكد من قيام المنشأة بمقابلة مسؤولياتها المهنية من مواجهة العملاء وتتضمن هذه الوسائل الهيكل التنظيمي لمنشأة المحاسبة والإجراءات التي تقوم بها». (٢١)

ترتبط رقابة الجودة بشكل وثيق بمعايير المراجعة المتعارف عليها ولكنها تمثل كياناً مختلفاً عنها حيث يجب أن تتأكد منشآت المحاسبة من أن يتم اتباع معايير المراجعة المتعارف عليها في كل عملية مراجعة وتمثل رقابة الجودة في الإجراءات التي تقوم بها منشأة المحاسبة لمساعدتها على تنفيذ معايير المراجعة على نحو ثابت في كل عملية مراجعة وبالتالي تصميم أساليب رقابة الجودة لمنشأة المحاسبة ككل بينما تطبق معايير المراجعة المتعارف عليها على عمليات المراجعة كل على حدة. (٢٢)

وينص معيار رقابة الجودة لأعمال المراجعة (Quality Control of Audit) رقم ٢٤٠ من معايير المراجعة الدولية ويتطلب هذا المعيار من كل مكاتب وشركات المراجعة تطبيق إجراءات وسياسات الجودة على مستوى المراجعات سواء كانت فردية أو شركات وهذه السياسات والإجراءات يجب توصيلها للعاملين والموظفين في مكاتب المراجعة عبر بيانات رسمية ودليل مراجعة وتوير غير رسمية ومراقبتها ورصدها للتأكد من أنها قد طبقت.

إن الغرض من هذا المعيار الدولي للمراجعة هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول رقابة الجودة الخاصة بالمراجعة وإجراءاتها فيما يخص أعمال المراجعة بشكل عام، الإجراءات الخاصة بالأعمال التي تم إنطاة مسؤوليتها الى المساعدين في المراجعة الفردية.

كما يجب تنفيذ سياسات وإجراءات رقابة الجودة على مستوى مؤسسة المراجعة والمراجعات الفردية وأن أهداف وسياسات إجراءات الجودة التي تتبناها المراجعة تتضمن الآتي: (٢٣)

١. المتطلبات المهنية

على كافة أفراد المؤسسة الالتزام بمبادئ الاستقلال والأمانة والموضوعية والسرية والسلوك المهني.

٢. المهارات والكفاءات

على المؤسسة أن تكون مزودة بأفراد من الذين حصلوا وحافظوا على المعايير الفنية والكفاءة المهنية المطلوبة للقيام بإنجاز مهامهم بالعناية اللازمة.

٣. توزيع المهام

يجب أن تعهد أعمال المراجعة الى أفراد ممن يمتلكون درجات من التدريب الفني والكفاءة المهنية المطلوبة.

٤. الإشراف

ينبغي أن يكون هناك توجيه وإشراف ومتابعة للأعمال على كافة المستويات وذلك لتوفير قناعة معقولة بأن العمل المنجز يفي بمعايير الجودة المناسبة.

٥. التشاور

يجب التشاور داخل وخارج المؤسسة، عند الضرورة مع ذوي الخبرة المناسبة.

٦. القبول والمحافظة على العملاء

يجب على المؤسسة إجراء تقييم للعملاء المحتملين ومتابعة علاقتها مع العملاء الحاليين بصفة مستمرة كما يجب على المؤسسة عند اتخاذ قرار بقبول أو استيفاء العميل أن تأخذ بعين الاعتبار

استقلالية المؤسسة وقابليتها لخدمة العميل بشكل ملائم والأمان التي تتمتع بها إدارة العميل.

٧. المراقبة

يجب على المؤسسة أن تراقب باستمرار ملاءمة وفعالية تطبيق سياسات وإجراءات الجودة. ويمكن تصنيف إجراءات ضبط الجودة المتعددة في توزيع المهام، أوراق العمل، الفحص، التشاور. (٢٤)

مما سبق يرى الباحث أن الهدف الأساسي لضبط الجودة هو ضمان أن العاملين في مكتب المراجعة يقومون بتوفير مستوى رفيع ومقبول ومتسق من الخدمات سواء كان ذلك في شركات المراجعة أو المراجعة الفردية .

خصائص جودة المراجعة

على الرغم من الإهتمام الأكاديمي والمهني فحتى الآن لم يتم تطوير تعريف عملي لجودة المراجعة ولم تحدد خصائصها بصورة دقيقة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى أن المراجعة المالية ليست مثل البضائع والخدمات الأخرى يمكن تحديد وقياس جودتها مقدماً، وحتى بعد تقديم الخدمة يصعب على طالب الخدمة والمستفيدين من نتائجها قياس جودتها، نظراً لعدم وجود مقاييس محددة ولعدم توفر الخبرة لديهم، بالإضافة الى أن مقدم الخدمة (المراجع) يركز

إهتمامه على إجراءات تنفيذ الخدمة دون الاهتمام بمخرجاتها. (٢٥)

لقد أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (A I C P A) القائمة رقم (١) عن معايير رقابة الجودة بعنوان "نظام رقابة الجودة فى شركات المراجعة (C P A-Firms)" وذلك فى عام ١٩٩٧م وقد أكدت هذه القائمة على ضرورة توافر نظام لرقابة الجودة لدى شركة المراجعة، وقد حددت هذه القائمة تسعة عناصر للجودة حتى تحصل على تأكيد يتفق مع معايير المراجعة والمحاسبة، والعناصر المتعلقة برقابة الجودة فى شركات المراجعة تتمثل فى الاستقلال، التوقيع الشخصى للتعاقد، الاستشارات، الملاحظة، الاستخدام، التطوير المهني، قبول واستمرار العملاء، الفحص، الرقابة الداخلية. (٢٦)

فى مايو ١٩٩٦م خفض مجلس معايير المراجعة هذه العناصر الى خمسة ابتداءً من يناير ١٩٩٧م وهى الحياد والأمانة والموضوعية، إدارة الأفراد، القبول والاستمرار فى مراجعة العملاء لعملية المراجعة، أداء عملية المراجعة، المتابعة والمراقبة. (٢٧)

قام الباحث عبد الرحمن بن إبراهيم بدراسة ميدانية للمحيط المهني فى المملكة العربية السعودية لتحديد خصائص جودة المراجعة المالية وتوصل إلى عدة خصائص وتم تقسيم تلك الخصائص إلى المجموعات التالية: (٢٨)

المجموعة الأولى: خصائص الجودة المتعلقة بشريك المراجعة وشملت: التأهيل العلمي والمهني لشريك المراجعة، خبرة شريك المراجعة بشكل عام وفى محيط العمل بشكل خاص، توافر النزاهة والأمانة فى شريك المراجعة، اشتراك شريك المراجعة فى جميع مراحل المراجعة، توافر الشك لدى شريك المراجعة فى أعمال العميل، قيام شريك المراجعة بزيارات متكررة للعميل وممارسة العمل الميدانى مع فريق العمل، مقدرة الشريك فى الإجابة على تساؤلات ملاك الشركة فى الجمعية العمومية، جميع شركاء المراجعين السعوديين.

المجموعة الثانية: خصائص الجودة المتعلقة بفريق عمل المراجعة وشملت: حصول المراجعين ومساعدتهم على زمالة أحد المعاهد المهنية، حصول مدير المراجعة على زمالة أحد المعاهد المهنية، توافر خبرة لدى مدير المراجعة فى محيط العمل بشكل خاص، توافر خبرات كافية لدى مدير المراجعة بشكل عام، توافر خبرة لدى المراجعين ومساعدتهم فى أعمال المراجعة لمدة لا تقل عن خمس سنوات فى المتوسط، إلمام جميع فريق العمل بمعايير المحاسبة ومعايير وإجراءات المراجعة، وجود خبراء لدى مكتب المراجعة فى فروع المعرفة كالضرائب والأنظمة وغيرها.

المجموعة الثالثة: خصائص الجودة المتعلقة بالعمل الميدانى وإجراءات الرقابة على التنفيذ: هذه المجموعة لها علاقة بإجراءات العمل الميدانى للمراجعة بدءاً من التخطيط للمراجعة

وتنفيذها وإصدار التقرير وشملت: قيام مدير المراجعة بمقابلة المديرين المسؤولين لدى العميل، وتركز عملاء المكتب في مراجعة الشركات المساهمة فقط، استخدام العينات الإحصائية عند القيام بعملية المراجعة، وجود إجراءات صارمة لمتابعة كل خطوة من خطوات المراجعة، اتصال فريق المراجعة بمدير الإدارة المالية للعميل باستمرار، وجود رقابة على النوعية داخل المكتب، توافر دليل تفصيلي لأعمال المراجعة، فحص نظام الرقابة الداخلية للعميل، استخدام المكتب لخدمات الحاسب الآلي عند القيام بعملية المراجعة، التزام المراجع بإكمال المراجعة حسب الوقت المخطط له، تغيير فريق عمل المراجعة كل فترة وإعادة توزيعهم على العملاء، إعداد المراجع للقوائم المالية للشركة.

المجموعة الرابعة: خصائص الجودة المتعلقة بألعاب المراجعة

هنالك أربع خصائص لها علاقة بألعاب المراجعة شملت: عدم الأهمية النسبية لإيراد المراجعة المالية مقابلة بإجمالي الإيرادات الكلية من مصادر أخرى، لا تحتل ألعاب مراجعة العميل أكثر من ٢٥% من إجمالي الأتعاب المسؤول عنها شريك المراجعة، ارتفاع أتعاب المراجعة مقارنة بالمراجعين الآخرين، اعتماد المكتب في الاختيار بين خطوات المراجعة في مدى كلفتها عليه.

المجموعة الخامسة: خصائص الجودة المتعلقة بنظم المكتب وسمعته وعلاقته:

هنالك تسع خصائص لها علاقة مباشرة بتنظيم المكتب وسمعته بشكل عام وعلاقاته تشمل مركزية تنظيم مكتب المراجعة، السمعة الجيدة للمكتب بشكل عام، عدم وجود قضايا على المكتب، يقوم المكتب بأعمال المراجعة لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وجود دورات منتظمة لأعضائه داخل وخارج المكتب، يقدم المكتب خدمات استشارية للعميل نفسه، يقدم فريق عمل المراجعة استشارات لمديري العميل عن أحسن الطرق المحاسبية التي تظهر قوائمهم المالية بصورة أفضل، ارتباط المكتب مع مكتب مراجعة عالمي، قيام مكتب المراجعة بتنفيذ عملية أخرى لعميل آخر في صناعة العميل نفسها.^(٢٩)

المحور الثاني طبيعة ومفهوم الائتمان المصرفي و التسهيلات الائتمانية (المخاطر والتعثر وسبل

المعالجة)

مفهوم الائتمان المصرفي

إن كل قرض ممنوح على أساس وعد بالوفاء الآجل يعتبر ائتماناً، حيث إن القرض الذي يمنح للمدين يقوم أساساً على الثقة المتبادلة ما بين المدين والدائن، وهذه الثقة يوليها البنك لشخص ما سواء أكان هذا الشخص طبيعياً أو اعتبارياً مقابل التزام الطرف الآخر بالوفاء بالتزاماته وتعهداته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك المقرض من العميل المقترض المتمثل في الفوائد والعمولات.

مفهوم الائتمان يستمد من أصل كلمة الائتمان (Credit) التي جاءت من اللفظ اللاتيني (Credo) والتي تعني إني أعتقد والتي أشتقت منها كلمة (Crad) التي تعني الثقة. ويبين أن الائتمان (هو الثقة التي يوليها البنك للمتعامل في اتاحته مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة ويتم تسديده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه).^(٢٠)

من هذا التعريف يستنتج الباحث أن الثقة هي حجر الزاوية للعميل، بمعنى أن البنك وجد أن العميل أهل للحصول على الائتمان وأن المخاطرة التي تضمنتها عملية الائتمان بإمكانية البنك أن يتحملها، ومبلغ الائتمان المزمع منحة للعميل يرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك ومدى ملاءمة العميل وقدرته علي السداد، أما الغرض المستخدم فيه الائتمان من الضروري معرفته فهو هدف العميل من الحصول علي الائتمان وفترة منح الائتمان إحداها للسحب والأخرى للسداد.

لقد اختلف مفهوم الائتمان حسب تتطور وتعقد وتوسع النشاطات الاقتصادية، وأصبح مرتبطاً بمفهوم الضمانات المصرفية التي تشترط البنوك الحصول عليها قبل تقديم التمويل المطلوب وهو ما يعرف باسم القروض المضمونة، وأصبح القرار الائتماني يستند على هذا المفهوم، ولم يعد يقتصر فقط على توفر المعلومات وإجراء الدراسات عن المقترض وسمعته وشخصيته وطبيعة نشاطه وجدوى النشاط المنوي تمويله^(٢١).

لكن يلاحظ الباحث في الوقت الحالي أن الأفراد والمؤسسات انتقلوا من مرحلة طلب الائتمان لمواجهة الاحتياجات ولتدارك الحاجات الطارئة إلي مرحلة الإدمان الائتماني نتيجة للتطور الكبير في الحياة الاقتصادية وعليه أصبح الائتمان من ملاحقة المقترض للمقرض إلى ملاحقة المقرض للمقترض.

أهمية الائتمان المصرفي

- ١- يمثل الائتمان المصرفي جانباً مهماً من وظائف البنوك التجارية.
 - ٢- بل هو المحور الأساسي والرئيسي لعمل البنوك بشكل عام.
 - ٣- يمثل الائتمان الوظيفة المقابلة لوظيفة قبول الودائع. حيث منح الائتمان يعني وضع أرصدة المتعاملين المدعمة لدى البنك موضع التشغيل. (٢٢)
- يرى الباحث أن البنك يبعث بهذه الودائع إلى الحياة الاقتصادية ويحولها من أموال عاطلة إلى أموال تدر ربحاً وعائداً مناسباً على كل المودعين والبنك على حد سواء عن طريق الفرق ما بين الفائدة الدائنة والمدينة التي يحصل عليها البنك والتي يقدمها لعملائه.
- يشكل الائتمان المصدر الأساسي لدخل البنوك وأرباحها ومن هنا تزداد أهميته. وتأتي الضرورة

للموازنة والمواءمة ما بين أهداف البنك المتمثلة في الضمان والربحية و السيولة، وضرورة التوفيق بين متطلبات السيولة والربحية وتعليمات البنك المركزي والدور الذي يقوم به تجاه البنوك التجارية، والسعي من أجل التطور والنمو الاقتصادي في البلد.

هذه الأهداف للبنوك التجارية تعتبر أهداف الاستثمار، وهي أسس متشابكة ومتناقضة فلا يستطيع البنك أن يكون هدفه الإداري التركيز علي الربحية دون أخذ عنصر السيولة في الاعتبار، وكذلك التركيز علي السيولة دون الربحية وهو أمر عقيم لأن الهدف ليس حفظ الأموال في خزائن البنك فقط، كذلك التركيز علي الضمانات (السياسات) المتشددة من أجل حماية توظيفات واستخدامات أموال البنك يؤدي لتقليل عملاء البنك وقلة مصادر أمواله واستخداماته، كذلك التهاون في الضمانات (السياسات) يعرض أموال البنك للمخاطر، والاستثمار في المشاريع طويلة الأجل فقط يقلل الربحية ويطء دوران أموال البنك ويؤثر على السيولة، ومن هنا نبعث أهمية المحافظة على توازن هذه الأهداف والأسس لدى أي بنك من البنوك التجارية.^(٢٤)

القواعد الأساسية للإقراض

هناك عدد من القواعد الأساسية التي يجب الالتزام بها قبل منح الائتمان للعميل وهي: معرفة شخصية المقترض وإدارته، الحكم على مدى ملاءمة القرض المقترح بحيث يتماشى مع سياسة البنك المتبعة والمخاطرة وطبيعة نشاط المنشأة، ضمان أن يكون مقدار القرض معقولاً والغرض منه وسمعة المقترض، الحصول على قناعة أكيدة لمصدر السداد، ألا يكون القرض مقابل الضمان المقدم فقط بل يجب أن تكون الضمانة تامة وذات قيمة تقديرية عالية، مطابقة النفع أو التعويض من القرض مع درجة مخاطرته.^(٢٥)

معايير الإئتمان المصرفي

- إضافة للقواعد الأساسية هناك عدد من المعايير الواجب مراعاتها عند منح الائتمان هي:
- ١- أن تشمل القروض المرغوبة على شروط الإقراض الأساسية.
 - ٢- منح قروض قصيرة الأجل للمقترضين في المنطقة المحددة وبما تسمح به المصادر والفرص المتاحة للإقراض.
 - ٣- الإشارة بشكل واضح الى أنواع القروض المحظورة أو الواجب تجنبها.
 - ٤- وضع التحذيرات لإقراض المؤسسات الجديدة ضعيفة رأس المال أو المكفولة من مؤسسات خاصة أو صغيرة.
 - ٥- تحديد أنواع الضمانات المقبولة والمرغوبة وتحديد الحد الأقصى من نسبة القرض الممكن منحه الى الضمانات المقدمة.
 - ٦- تحديد مسؤوليات التقييم وإجراءاته وتحديد الفترة الزمنية بين التقييم وإعادة التقييم

من خلال ما سبق يرى الباحث إن التطبيق الفعلي لتلك القواعد الأساسية للاقراض ومعايير الائتمان من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة وتقليل المخاطر المحيطة بقرارات الائتمان المصرفي.

التسهيلات الائتمانية (المخاطر، التعثر، سبل المعالجة) مخاطر التسهيلات الائتمانية

تتمثل مخاطر منح التسهيلات الائتمانية في إمكانية تعثر هذه التسهيلات لعوامل متعددة منها ما يتعلق بالبنك ومنها ما يتعلق بالعميل ومنها ما هو خارج عن إرادة البنك والعميل، لذلك يجب أن تعمل المؤسسات المصرفية وبشكل دوري على تقييم استثماراتها حيث إنها قد تجد أن بعض هذه التسهيلات قد أصبحت أكثر قابلية للمصاعب وأكثر عرضة للخسائر مقارنة مع الوضع عند منح التسهيلات الائتمانية ويمكن أن يكون جزءاً من هذه التسهيلات يحمل في طياته مخاطر ائتمانية أكثر مما لا يرغب البنك فيها.

بناءً عليه فإن مدى وجود مشكلة متعلقة بالتسهيلات لا تتوقف على وقت محدد حيث إن بعض المشاكل تظهر في بداية التسهيلات وبعضها يظهر بعد عملية منح التسهيلات وبعضها يظهر فجأة ومن غير سابق إنذار وبعض التسهيلات تصنف بأنها غير جيدة وتصبح جيدة والعكس صحيح. لذلك فقد تعددت صور مخاطر (٣٧) التسهيلات الائتمانية، وتتطرق هنا للمخاطر التالية:

١. المخاطر المتعلقة بالعميل طالب الائتمان المصرفي (المقترض)

من هذه المخاطر: استخدام التمويل في غير الغرض الذي منح من أجله كسداد ديون العميل وعدم تنفيذ نصائح وتوجيهات البنك وشراء آلات ومعدات لا علاقة لها بالمشروع، التكوين الشخصي للعميل وأخلاقه ووضعه الاجتماعي ومدى استعداده للوفاء بالتزاماته في مواعيدها حيث إن بعض العملاء يتهربون من ذلك مع مقدرتهم وهناك من يتدهور مركزه المالي ويعمل بجد للوفاء بالتزاماته تجاه البنك، صورية الميزانيات التقديرية التي يقدمها العملاء عن مراكزهم المالية وضعف دراسات الجدوى الاقتصادية التي يقدمها العملاء للبنك وهذا الأمر يقود إلى اتخاذ قرار ائتماني غير سليم وغير دقيق، تدني مستوى الإدارة للعديد من العملاء، سوء إدارة الإنتاج وعدم انتظام حجم الإنتاج وتدهور المبيعات وهبوط الإيرادات وعليه البدء بطلب تأجيل السداد إلى التوقف عن السداد وذلك ينجم لإنخفاض العمالة الماهرة ونقص الخبرة وعدم إنتظام ورود المواد الخام وسوء التخطيط وسوء التسويق لعدم القيام بدراسة للسوق المستهلك وسوء الإدارة المالية من حيث ضعف التخطيط المالي للموارد واستخدامها وتوسع العميل في الإقتراض واستخدام القروض قصيرة الأجل لسداد التزامات طويلة الأجل، وعدم سداد الديون أولاً بأول وارتفاع المصاريف

وانخفاض الإنتاجية إضافة للانحرافات المالية من اختلاسات أو سرقات.

٢. المخاطر المتعلقة بالنشاط الذي يمارسه العميل

لكل نشاط إنساني مخاطر بصفة عامة، ولكل نشاط إقتصادي يمارسه الإنسان مخاطر تتعلق به سواء كان نشاطاً زراعياً أو صناعياً أو تجارياً فكل هذه النشاطات تتفاوت في ظروفها الانتاجية والتسويقية، فالنشاط الزراعي أكثر تأثراً بالعوامل المناخية ومعدل هطول الأمطار والآفات والأمراض الزراعية، أما النشاط الصناعي يتأثر باختلاف الطلب وهل السلعة ضرورية أم كمالية وأذواق المستهلكين وتغير العادات وتعدد الأسواق وإرتفاع أو انخفاض أسعار المواد الخام ومدى توافرها وتوافر الأسواق للمنتجات وظروف التسويق.

٢. المخاطر المتعلقة بالعمليات الائتمانية المطلوب تمويلها

ترتبط هذه المخاطر بالعملية الواحدة التي يرغب العميل في تمويلها بالائتمان الممنوح من البنك وتختلف وتتفاوت المخاطر حسب طبيعة كل عملية والظروف المحيطة بها والضمانات المقدمة لها حيث إن مخاطر الإقراض بضمان أوراق تجارية يختلف عن مخاطر الإقراض بضمان بضائع وهكذا نجد أنها تتفاوت. (٢٨)

٤. المخاطر المتعلقة بالبنك المقرض

وهذه تنشأ نتيجة الأخطاء التي يرتكبها البنك كأن لا يقوم بالمتابعة الدقيقة للقروض أو للضمان المقدم إضافة للمخاطر التي قد تحصل خلال إعداد الدراسات الائتمانية ومرحلة التنفيذ للائتمان ومرحلة الحصول على المعلومات إضافة للتحيز المصرفي للشخص القائم بالدراسة الائتمانية ومتخذ القرارات الائتمانية وهنا نتطرق للآتي: (٢٨)

٥. المخاطر التي قد تنشأ عن خطأ البنك في دراسة طلب العميل

وهذه ترجع إلى عدة عوامل من ضعف للدراسات الائتمانية وقصورها لزيادة المنافسة ما بين البنوك للسيطرة على مناطق جغرافية والحصول على عملاء أكثر وتحقيق الأرباح وزيادتها كل هذا أدى لوجود منافسة بين البنوك في التوسع لمنح التسهيلات الائتمانية وبالتالي ضعف دراسة طلبات العملاء بعدم الاهتمام بدراسة الغرض مما يؤدي لمنح تسهيلات لمشاريع غير موجودة أو لها مخاطر عالية، أو عدم دراسة احتياجات العميل للتمويل وتزويده بتمويل يزيد عن حاجته، أو عدم الدقة في تحديد التزامات العميل تجاه البنوك الأخرى ومنحه تسهيلات جديدة لسداد القديم بها.

٦. المخاطر التي تنشأ نتيجة عدم تقييم الضمانات المقدمة بدقة

كثيراً ما يحدث في الائتمان المقدم بضمانات مادية أن يتحيز الأفراد بصورة غير موضوعية واختلاف تقديراتهم بشأن الضمان كالمغالاة في تقييمها وتسعيرها بأعلى من قيمتها، أو القصور في استيفاء الضمانات الكافية من البنوك مما يضع على البنك فرصة استرداد حقه في حالة توقف العميل عن السداد والوفاء بقيمة التسهيلات الممنوحة، إضافة لعدم مراعاة الشروط الواجب توافرها في الضمانات من حيث الملكية والرهن وغيره.

٧. المخاطر التي تنشأ نتيجة عدم المتابعة من قبل البنك

حيث لا يباشر الباحث الائتماني مهمة متابعة التسهيل الممنوح أو الضمانات المقدمة أو تجديد خطابات الضمان المقدمة وهي عمليات خطيرة قد تؤدي إلى كثير من المشاكل، لذا تأتي ضرورة التأكيد على العناية الكافية بعمليات متابعة التسهيلات الائتمانية بعد منحها وعليه تأتي الحاجة إلى سياسة ائتمانية مكتوبة وخاصة بمتابعة وتحصيل الديون المتعثرة وهي تبين الإجراءات الواجب اتخاذها عن تأخير سداد العميل وضرورة متابعة استخدام العميل للتسهيلات الممنوحة حسب الغرض، ومتابعة ظروف العميل وما يكتب عنه في الصحف والإعلانات. (٣٩)

٨. مخاطر تقلبات الفائدة

هي تنتج إذا قبل البنك وديعة بفائدة ثابتة لمدة محددة وتغيرت أسعار الفائدة في السوق وانخفضت، عليه تنخفض أرباح البنك وعليه قد يدفع البنك فوائد دائنة أكثر مما يحصل عليه من فوائد مدينة وهي حالة نادرة نسبياً تحرص البنوك على عدم الوقوع فيها.

٩. مخاطر تقلبات سعر الصرف

في حالة انخفاض أو ارتفاع أسعار صرف العملة المحلية تجاه العملات الأخرى، تتعرض البنوك هنا لهذه المخاطر وخاصة في حالة الإقراض الخارجي.

١٠. مخاطر المناخ العام المحيط بالبنك وبالعميل

ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتشريعية والقانونية المتقلبة وغير المستقرة في كثير من الأحيان المحيطة بعملية اتخاذ القرار الائتماني والتي بدورها تؤثر على النشاط الائتماني بشكل عام وتعود هذه الظروف الى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها البلد والتي تؤدي الى ركود النشاط الاقتصادي، والذي ينعكس على أداء الجهاز المصرفي وذلك لخطورة تقلبها لأن على البنوك المحافظة على حجم معين من الودائع وضمان استقرار الودائع، فالمستثمرون يودعون أموالهم في البنوك طمعاً في الأمان ورغبة في الربح. بناءً على ما سبق يري الباحث أنه يجب على البنوك أن تتوقع التذبذب في حجم الودائع من قبل المودعين إضافة لمخاطر النشاط الاقتصادي الذي يعاني من عدم الإستقرار، أما من ناحية

الظروف الإجتماعية فقد تغيرت أذواق الناس نحو وسائل الربح السريع وأصبحوا يطلبون تمويل المشروعات التي ليس لهم تجربة كافية في إدارتها مما يترتب عليه فشلها، أيضاً تتعلق هذه العوامل بالنظام الأسري ومكانه العائلة الممتدة والمحافظة على سمعتها، أما العوامل التشريعية والقانونية فلها دور بارز في مشاكل الائتمان وتعرته من حيث تغيرها فتجد أن القصور في القوانين عدم تغطيتها لكثير من الأمور وعدم إستقرارها ومدى الإحترام الذي تحظى به، وكذلك تأثير العوامل الثقافية ومدى إنتشار الوعي والمعرفة لدى الأفراد ومدى تقلبهم للمعاملات المصرفية، أما العوامل السياسية فهي من حيث نظام الحكم وطبيعة عملية إتخاذ القرار ومدى رضى أفراد الشعب عن الحكومة، فتدخل الدولة في تحديد أسعار السلع والضرائب والجمارك يؤثر على نشاط العمل. كذلك الائتمان الممنوح لأحد مشروعات الدولة وهنا يوضح أثر تدخل الدولة، فكلما كانت العوامل الإقتصادية والسياسية والتشريعية والقانونية غير مستقرة كلما كانت الفرصة سانحة لزيادة المخاطر التي يواجهها العملاء في النشاطات المختلفة وهذا له أثر عكسي على قدرة المتعاملين على سداد قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم إضافة الى الأخذ بعين الإعتبار المخاطر الأخرى.

تعثر التسهيلات الائتمانية وسبل معالجتها

مفهوم تعثر التسهيلات الائتمانية

الديون المتعثرة تمثل مشكلة خطيرة تواجه البنوك في أعمالها وتعرف بأنها هي التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها والتي تمثل منحها البنوك لبعض العملاء في الماضي ولم يقل هؤلاء بسداد قيمتها والفائدة المستحقة عليها للبنوك الاستحقاق المتوقعة بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء. بمرور الوقت تحولت حسابات التسهيلات الائتمانية الجارية إلى حسابات مدينة راكدة ومتوقفة وبالتالي تعريض البنوك المانحة لخسائر تتمثل في هلاك الدين وفوائده إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية فضلاً عما يسببه الدين من تقليل لمعدل دوران أموال البنك ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائر. وتتجه الإتجاهات الحديثة في تصنيف الأصول إلى اعتبار الدين متعثراً إذا مضى عام (سنة كاملة) على تاريخ استحقاقه بدون سداد ويتخلل هذه السنة بالطبع إجراءات من جانب البنك لتحصيل مثل هذه المديونيات وفي حالة عدم التحصيل يصنف الدين باعتباره متعثراً وهذا التعريف يبين عاملاً مهماً جداً في نشأة وتطور المديونيات المتعثرة وهو عامل الوقت **Time Factor**.^(٤٠)

تعريف التعثر:

التعثر في اللغة من تعثر أي كبا، وقد عبر عنها شيخ الإسلام ابن تيمية بالعيب في الدين حيث قال: فمتى كان الدين عاجزاً، كان هذا عيباً في الدين، وهو عجز المشتري عن الأداء بالإفلاس.

(٤١)

وهناك عدة تعاريف للديون أو القروض أو التمويل المتعثر نعرض منها رأياً يقول إن المشروع المتعثر هو ذلك المشروع الذي تقرر إفلاسه، ورأياً آخر يقول إن المشروع المتعثر هو الذي يواجه أعباراً مالياً أي غير قادر على سداد التزاماته المالية والتي استحقها فعلاً أو سوف تستحق في الأجل القصير، نظراً لأن إيراداته وموارده قصيرة الأجل وإيرادات النشاط الجاري لا تغطي احتياجاته والتزاماته المالية.

الإجراءات والأساليب الممكن اتباعها نظرياً للوقاية من مخاطر التسهيلات الائتمانية:

تتبع البنوك العديد من الأساليب والطرق والإجراءات للحد من مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها، ومن هذه الأساليب ما هو وقائي يتم اتباعها قبل منح التسهيلات الائتمانية ومنها ما يتخذ بعد منح التسهيلات الائتمانية.

١. الإجراءات والأساليب الوقائية قبل منح التسهيلات الائتمانية:

من أهم الأساليب التي تتبعها البنوك قبل منح التسهيلات الائتمانية هو إعداد الدراسات الكاملة والواقعية عن العميل من حيث: (٤٢)

أ. شخصية العميل

بمعنى رغبة العميل سواء أكان فرداً أو مؤسسة ونيته في تسديد التسهيلات بانتظام عند الاستحقاق، ومن المؤشرات التي توضح حسن سمعة وشخصية العميل ومدى إنتظامه في سداد ديونه مع البنوك التي يتعامل معها، وسمعة العميل لدى الموردين الذين يتعاملون معه وكذلك من خلال تعليمه وتصرفاته الشخصية ومكانته الاجتماعية واستقراره العائلي ومدى استقراره وخبرته في عمله.

ب. القدرة على الدفع

بمعنى مقدرة العميل على سداد قيمة الدين وفوائده في المواعيد المحددة، وتعتمد القدرة على الدفع على ملاءمة العميل ومدى نجاح مشروعه وتوافر التدفقات النقدية لديه ودخله وأرباحه. هناك خمسة عوامل أساسية يستطيع من خلالها البنك أو الموظف المعني بمنح التسهيلات الائتمانية أن يستوضح منها مدى مقدرة العميل على السداد تعرف بـCSO وهي:

- الشخصية: أي توفر الرغبة لدى العميل للسداد وتوفر النية وبذل كل الجهد مقابل ذلك.
- القدرة أو الطاقة: بمعنى كفاءة العميل المالية والإدارية في الغرض المطلوب له التمويل حتى يستطيع دفع قيمة الدين وفوائده عند الاستحقاق.
- رأس المال: حيث يعتبر رأس المال من الناحية الائتمانية هو الضمان الذي يؤكد مقدرة العميل على السداد لأنه يدعم مشروعه ويستمد منه قوة مركزه المالي.
- الضمان: الضمانات تلعب دوراً مهماً في شعور العميل بالتزامه تجاه البنك وضرورة التسديد

في المواعيد المحددة، وهي تشكل عنصر أمان للبنك عند وصول العميل لعدم القدرة على التسديد، وهي قد تكون شخصية أو كفالات نقدية أو رهونات مختلفة ليتأكد البنك من إسترداد أمواله.

• الظروف: بمعنى ضرورة دراسة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحالية والمستقبلية المتعلقة بالقطاع أو النقاط المراد تمويله حتي يستطيع البنك التعرف على الأنشطة الأكثر خطراً وتتطلب حذراً أكبر.

ج. دراسة المركز المالي للعميل

إن قوة مركز العميل المالية هي ضمان للبنك وتأكيد على قدرة العميل على السداد وتعرف عليه من خلال القوائم المالية المراجعة وخطط العميل المستقبلية وممتلكاته ومركزه الضريبي.

د. الحصول على جميع المستندات المطلوبة

التي تساعد على اتخاذ القرار الائتماني السليم مثل شهادات تسجيل الشركات ورخص المهن والميزانيات والاستعلام الائتماني للتأكد من صحة الأرقام المقدمة من قبل العميل ومعرفة حاجاته بالتحديد وغرضه من طلب التسهيلات ومدتها وبرنامجهما للسداد لتكوين انطباع عام عن العميل.

هـ. سلامة قرار منح التسهيلات الائتمانية

وهو من أهم الوسائل والأساليب الوقائية وذلك حرصاً على صدور قرار منح التسهيلات الائتمانية حسب الأصول المصرفية المتعارف عليها دون تجوز أو إهمال.

و. مراجعة البنك للبيانات الواردة في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المنوي تمويله وذلك للتأكد من العائد المتوقع للمشروع وأنه لا يقل عن الالتزامات المترتبة عليه من خلال دراسة المشروع وأحوال السوق.

ز. الحد من التمويل الكامل أو شبه الكامل للمشروع

لأن الهدف من التسهيلات الائتمانية هو تغطية العجز الحاصل في رأس مال المشروع حيث إن مشاركة العميل في رأس المال تجعله يشارك في المخاطرة وتدفعه للعمل بجدية من أجل استمرار

ونجاح المشروع.

ح. الطلب من العميل التأمين على المشروع لصالح البنك

أن يأخذ طلب الحصول على التسهيلات القنوات اللازمة له من خلال الجهة واللجنة صاحبة الصلاحيات لمنح التسهيلات وهنا لا بد من التعاون والتنسيق ما بين موظفي منح التسهيلات وموظفي أقسام المتابعة والاستعلام في البنك.

٢. الإجراءات والأساليب الوقائية بعد منح التسهيلات الائتمانية:

تتبع البنوك أساليب ووسائل للحد من مخاطر التسهيلات الائتمانية بعد منحها عن طريق متابعة استخدام التسهيلات الممنوحة للعميل حسب الغرض الذي منحت من أجله وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة إذا تأثرت سمعة العميل أو مركزه المالي وتدهور نشاطه، وأيضاً يمكن أن يتعرض العميل لمخاطر قد تكون خارجة عن إرادته ودور البنك هنا قبول تأجيل مواعيد سداد التسهيلات أو منح العميل تسهيلات إضافية لمساعدته على التغلب على الظروف التي يمر بها ومن الإجراءات والأساليب الوقائية هنا: (٤٤)

أ. مراقبة حركة حسابات العميل:

حيث إن متابعة حركة الحسابات ومراقبتها من قبل البنك تعكس طبيعة النشاط الذي يمارسه وتمكن البنك من التعرف على الخلل أو الإطراب وبالتالي تدرك أي مخاطره وتقديم العلاج اللازم قبل تفاقم وتوسع المشكلة.

ب. التأكد من استخدام التسهيلات حسب الغرض الذي منحت من أجله:

أهمية متابعة البنك هنا للتأكد من أن التسهيلات استخدمت حسب الغرض الممنوحة لأجله أصلاً وليس لسداد ديون العميل أو لشراء أشياء شخصية وذلك من خلال أقسام المتابعة في البنوك.

ج. مراقبة الوضع المالي للعميل:

وذلك بالتأكد من وضع المشروع المالي وسداده لالتزاماته من أجور للعمال والموظفين والموردين وسداد الإلتزامات تجاه الدولة مثل الضرائب.

د. تقديم التمويل من البنك:

حيث يقوم البنك بتقديم التمويل الإضافي للعميل في حالة الحاجة الفعلية إليه وإقناع البنك بذلك ووجود المبرر.

هـ. التأكد من عدم التصرف في الممتلكات:

بمعنى ضرورة التأكد من عدم التصرف في الممتلكات بشي قد يضر بمصلحة البنك وبما ينطوي على سوء نية من قبل العميل.

و. متابعة ومراقبة الظروف الخاصة بالعميل:

ذلك للتعرف على أسعار المواد الخام والمنافسة في السوق وذلك لأخذ هذه الأمور عند

تقييم

وضع العميل.

ز. مراقبة الظروف الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها

بمعنى تحليل القرارات الاقتصادية الصادرة من الدولة مثل المؤثرة على الاستيراد والتصدير

والإنتاج والضرائب والرسوم الجمركية، ومراقبة تقلبات الأسعار وتحليل أثر ذلك على العميل.
الإجراءات والأساليب المتبعة نظرياً لعلاج تعثر التسهيلات الائتمانية بعد ظهور دلائله ومؤشرات^(٤٥)

لأهمية التسهيلات الائتمانية المتعثرة نجدها تحظى بعناية واهتمام كبيرين من قبل البنك
المانح للتسهيلات الائتمانية وبالتالي لابد من نهج خطه مدروسة لتحصيلها أو التقليل من خسائرها
الى أدنى حد، لذا لابد من متابعة التسهيلات الائتمانية المتعثرة مبكراً ومحاولة وضع الحول
المناسبة للحد منها واتخاذ الإجراءات والمعالجات لها.

نجد أن مشكلة التسهيلات الائتمانية المتعثرة أصبحت مشكلة عامة تضم غالبية البنوك
ويستدل على ذلك من خلال الإحصائيات المصرفية عن حجم التسهيلات الائتمانية المستحقة
وغير المسددة، ومن خلال الإعلانات والمقالات الصحفية عن تعثر التسهيلات الائتمانية لهذا لابد
من البحث عن دور كل من الموظف وإدارة البنك المركزي لمواجهة ومعالجة التسهيلات الائتمانية
المتعثرة والحد منها.

دور موظف التسهيلات الائتمانية لمعالجة التسهيلات الائتمانية المتعثرة

نجد أن موظف التسهيلات الائتمانية يقوم ببعض الإجراءات عند تصوره تدهور وضع العميل أو
ظهور بعض من مؤشرات التعثر للتسهيلات الائتمانية الممنوحة له منها: مراجعة مستندات العميل
لدى البنك ودراسته واتخاذ التصرف المناسب، مراجعة مستندات وضمانات العميل وتقييمها والتأكد
منها، محاولة اللقاء بالعميل ومناقشة أوضاعه ونشاطه ووضع الخطط والإجراءات التصحيحية،
معرفة طلبات العميل ومقدرته على الوفاء بالتزاماته وامكانية مساعدته لتجاوز المشكلة للمحافظة
على حقوق البنك وذلك بتقديم بعض المساعدة للعميل من حيث طلب تسديد جزء من التسهيلات
وتحديد فترة الجزء الباقي أو تقديم تسهيلات إضافية أو زيادة عدد الأقساط وتقليل مبالغها،
دراسة وضع العميل وتحديد أسباب التعثر ووضع تصور شامل لحجم المشكلة ومحاولة للوصول إلى
تسويات معقولة مع العميل تكفل حق البنك.

دور إدارة البنك لمعالجة التسهيلات الائتمانية المتعثرة

على البنك أن يتخذ عدداً من الإجراءات للقيام بمعالجة تعثر التسهيلات الائتمانية وقد يتم
هذا الأمر في مراحل محددة تبدأ بمرحلة العناية العلاجية بتحمل البنك مسؤوليته تجاه العميل
ومشروعه وعدم اللجوء مباشرة الى التصفية وذلك من خلال الدراسة الدقيقة والبحث عن الحل
الأنسب بتقديم تسهيلات اضافية أو إعادة الجدولة أو تخفيف أعباء الفوائد أو إمهاله فترة لتصويب
أوضاعه، ثم تأتي مرحلة التصفية الطوعية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة بعد أن يتأكد البنك من
عدم امكانية تصحيح الوضع المتعثر للعميل والإتفاق معه وتحديد الإجراءات، ثم تأتي مرحلة

ممارسة الضغوطات على العميل كالإعلان في الصحف عن نية البنك اللجوء للقضاء وإعطائه مهلة لمراجعة أوضاعه، ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي اللجوء للقضاء بعد أن يستنفذ البنك كافة الوسائل الممكنة والمتاحة له، ونجد أن إدارة البنك تقوم بتحديد وضع الأنظمة والسياسات العملية والمناسبة لمعالجة أياً من التسهيلات الائتمانية المتعثرة وذلك بوضع الأهداف والإستراتيجيات المناسبة لمعالجة التسهيلات الائتمانية المتعثرة وتشكل لجان متخصصة من الموظفين ذوي الخبرة وتدريبهم لرفع قدراتهم في اتخاذ القرارات ووضع الحلول المناسبة للمعالجة، تطبيق الحجوزات على العملاء وأموالهم المنقولة وغير المنقولة وإعادة الجدولة حسب طاقات العملاء للتيسير لهم، النظر في إمكانية إعادة نشاط العميل والابتعاد قدر الإمكان عن الإجراءات القانونية والقضائية. (٤٦)

دور البنك المركزي في معالجة التسهيلات الائتمانية المتعثرة

في حين أن سياسات البنوك قد تكون آخر إجراء يمكن أن تقوم به هو اللجوء للقضاء، فالدولة ممثلة بالبنك المركزي تستطيع أن تلعب دوراً بارزاً في هذا المجال من النواحي التالية:

تقدير احتياجات البنوك وتقدير رؤوس الأموال لهذه البنوك بقرارات من السلطة النقدية (البنك المركزي) لمواجهة الديون المتعثرة، محاولة دعم الأجهزة المصرفية بإيداع أموال عامة من الدولة فيها لتعزيز قاعدة الودائع لدي البنوك، ضرورة التأكد من مدى كفاية مخصصات التسهيلات الائتمانية لتغطية الخسائر المتوقعة، استمرار مراقبة واتخاذ كافة الإجراءات لتحقيق الاستقرار للبنوك من حيث ضبط السيولة وتحديد سقفوف التسهيلات الائتمانية والحد من التجاوزات وغيرها من الإجراءات، تشجيع سياسات الدمج ما بين البنوك المتعثرة والضعيفة الأداء مع بعضها البعض، ومن الوسائل والإجراءات والأساليب المتبعة في علاج الديون المتعثرة ما يلي:

إعداد برنامج إعادة هيكلة الدين، الإتفاق على تقديم ضمانات عينية أو شخصية إضافية، إضافة أموال للمنشأة من أصحابها أو أطراف أخرى، تصفية النشاط وتسييل الضمانات المتاحة والممكن إضافتها من العميل واتخاذ الإجراءات القانونية للتفويض. (٤٧)

من أهم الاقتراحات للعلاج المناسب لحالات التعثر (٤٨)

١. علاج سلبيات الهيكل التمويلي وذلك كما يلي:
- تدعيم التمويل الذاتي من خلال أصحاب المشروع أو مستثمرين جدد أو قيام المصرف الممول بتحقيق التوازن في الزيادة المقترحة لرأس المال.
 - إحلال قروض طويلة الأجل محل قروض متوسطة أو قصيرة الأجل بهدف إيجاد توازن بين مصادر الأموال وواجه إستخدامها.
 - ترشيد الاستثمارات القائمة للمشروع بالتخلي عن الأصول الزائدة عن الاحتياجات الفعلية

وعليه تخفيف الأعباء وزيادة الموارد النقدية.

٢. علاج السلبيات المتعلقة بنشاط الشركة ونتائج أعمالها كما يلي:

التسويق والتسعير بإجراء الدراسات الخاصة عن تحديد حجم الإنتاج وفقاً لحاجة السوق وتحديد السعر المناسب وتحسين مستوى التسويق محلياً وخارجياً وتحسين مستوى المنتج وضغط التكاليف المباشرة وغير المباشرة.

٣. الربحية

وذلك بدراسة جدوى استثمار المشروع وتحويله من الخسائر المحققة الى الربحية.

٤. التسويات الائتمانية:

هى الأسلوب الأمثل لعلاج الديون المتعثرة وذلك بتصفية المديونية وإقفال الحساب

أو تعويم

العميل بجدولة الدين أو التمويل الإضافى أو بتنازلات من البنك لصالح العميل لانقاده وذلك عند توقف نشاط العميل أو تحقيقه لخسائر أو عدم توافر الامكانيات المادية لديه مع الاستمرار فى الاتصال بالعميل والمتعاملين معه وتجميع المعلومات الضرورية التى تؤثر على مركزه مما يمكن المصرف إجراء التسوية اللازمة فى الوقت المناسب.

٥. إعداد الديون:

وذلك لديون العملاء المتوقفين عن السداد من سنوات ولا أمل فى التحصيل ولا توجد لهم ضمانات أو أملاك يمكن إيفاء دين المصرف منها وبعد اتخاذ كل الإجراءات والوسائل الممكنة والمتاحة.

إستراتيجية معالجة القروض المتعثرة^(٤٨)

تثير ظاهرة القروض المتعثرة إهتمامات إدارة الإئتمان بشكل خاص ولهذا فهي تضع لنفسها إستراتيجيات عمل خاصة لمواجهة مثل هذه الحالات التى لا بد وأن تظهر رغم حرص إدارة الإئتمان على إنتقاء العملاء من ذوى الخطر المنخفض أو المعدوم ويتم التعامل مع الديون المتعثرة بالإختيار بين بديلين أساسيين هما:

الأول: تعويم العميل وانتشاله وانعاشه حتى يتمكن من السداد.

الثاني: تصفية العميل وتقليص نشاطه وبيع موجوداته لاستيفاء الدين أو تضمين الدين بضمانات جديدة مناسبة مع اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لضمان حقوق البنك طرف العميل.

البديل الأول: تعويم العميل وانتشاله وانعاشه

ويتضمن ثلاثة مراحل أساسية لمواجهة الدين المتعثر لدى عميل لا يكون له يد فى مسألة إعساره بل يرجع الإعسار إلى ظروف طارئة أدت إلى انخفاض عائد وإيرادات النشاط الاقتصادي الذي

يمارسه وهذه المراحل هي: (٤٩)

المرحلة الأولى: تعويم العميل

يواجه البنك مشكلة تعثر عميل كبوة طارئة عرضت للنشاط الذي يمارسه ومن الصعب عليه تجاوزها دون مساعدة البنك له فيصبح العميل كالفرد الذي يشرف على الفرق ومهمة البنك تزويده بطوق النجاة وعدم السماح له بالفرق حتى لا يفقد البنك أموال مودعيه التي أقرضها للعميل، ومحور عملية التعويم قيام البنك بإعطاء الفرصة للعميل عن طريق منحه فترة سماح يحقق فيها إيرادات تكفي لتعويمه ويمكن في هذه المرحلة النظر في تخفيض سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها العميل من البنك.

المرحلة الثانية: انتشار العميل

فيها يقوم البنك باتخاذ إجراءات أكثر تقدماً تتضمن التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل لتوجيهه وفقاً لخطة عمل يلتزم بها العميل مستقبلاً. ويكون هدفها الأساسي موازنة التدفقات النقدية للمنشأة المقترضة لتغطي إيراداتها نفقاتها وتحقق فائضاً مناسباً، وفي هذه المرحلة يقوم البنك بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة للعميل بترشيد تكلفة الإنتاج وزيادة الإيرادات غير التقليدية وزيادة كفاءة تحصيل المتأخرات عن عملاء المنشأة وتشجيع الطلب على السلع.

المرحلة الثالثة: انعاش العميل

وهي تمثل أهم المراحل حيث يتم تحويل العميل من كونه متعثراً إلى غير متعثر مستعيداً كامل نشاطه، وتتم عملية الانعاش بمنح العميل قروضاً جديدة ذات شروط ميسرة لتمكينه من القيام بالإحلال والصيانة وتمويل رأس المال العامل بشكل مناسب، وحتى يتحقق الانعاش المطلوب للعميل يجب توفر الآتي: (٥٠)

أن تكون مرحلة الركود والكساد في الدورة الاقتصادية التي سببت إعسار العميل قاربت على الانتهاء أو زالت، الظروف المستقبلية والحاضرة تسير إلى توافر سوق مناسب للسلع والخدمات، أن يكون العميل راغباً وقادراً على تجاوز الأزمة ولديه الإستعداد التام، العائد على الإستثمار أعلى من معدل الفائدة على القروض، حجم الائتمان الجديد المطلوب منحه مناسباً لتعجيل استرداد البنك لأمواله، هنالك بديل آخر أمام البنك لديه الرغبة والقدرة للتعاون والإندماج أو شراء المنشأة المقترضة وسداد التزاماتها تجاه الغير.

البديل الثاني: تصفية العميل (٥١)

هو أقصى البدائل وأشدّها حساسية وتتضمن مجموعة من المخاطر التي قد تهدد سمعة البنك واستقراره ومعدل نموه في السوق المصرفي، حيث لا يرغب كل عميل في التعامل مع أي بنك لا يقف

إلى جانب عميله فى أزمته. خاصة بعد أن يكون قد جنى الكثير من المكاسب والأرباح من تعامله السابق مع هذا العميل.
بناءً على ما سبق يرى الباحث أن البنوك لا تلجأ لهذا البديل إلا كحل أخير بعد بذل كل السبل الأخرى .

المحور: الثالث إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل بياناتها والنتائج والتوصيات
يقوم هذا الجزء من الدراسة بتحليل الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث وتحصل بها علي البيانات الأولية التي تخدم أغراض البحث، وذلك من خلال استخدام استمارة الإستبيان.
تم تصميم إستمارة الإستبيان بحيث شملت نوعين من البيانات توضيحها كما يلي:

النوع الأول: البيانات العامة

فهي تشمل البيانات العامة أو الشخصية الخاصة بأفراد العينة، وتعكس هذه البيانات نوعية أفراد العينة المختارة عشوائياً لتمثيل مجتمع البحث كله خير تمثيل، وهذه البيانات شملت كل من النوع، العمر، المؤهل الأكاديمي، التخصص، الوظيفة، وسنوات الخبرة.

النوع الثاني: البيانات الخاصة بالدراسة

فهي بيانات تتعلق بتطبيق معايير جودة المراجعة في تعزيز الثقة في تقرير المراجع الخارجي لأغراض الائتمان المصرفي وتمثلت في ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى:

شملت خمسة أسئلة من الرقم (٧-١١) صممت لقياس مدى مساهمة التطبيق الفعلي لمعايير جودة المراجعة في تعزيز الثقة في تقرير المراجع الخارجي لأغراض الائتمان المصرفي.

المجموعة الثانية:

شملت خمسة أسئلة من الرقم (١٢-١٦) وصممت لقياس مدى استخدام المصارف السودانية لطرق فعالة ومؤثرة فى تغطية المخاطر المرتبطة بعمليات الائتمان المصرفي..

إختيار العينة وتوزيع إستمارة الإستبيان:

قام الباحث باختيار العينة عشوائياً، بالتركيز على ثلاثة بنوك من كبرى البنوك السودانية وهي (بنك الخرطوم، بنك التضامن الإسلامي، البنك الزراعي السوداني) التركيز على أفراد إدارتي الائتمان المصرفي والمخاطر . فضلاً عن عينة من مكاتب المراجعة نظراً إلى أن موضوع الدراسة يعتبر من صميم عمل تلك العينة المختارة فضلاً عن الخبرة والدراية والمعرفة والتجارب المتوافرة لديها. وقام الباحث بجمع الاستمارات ومراجعتها للتأكد من مطابقتها مع العدد الذي تم توزيعه، حيث إن الاستمارات التي حصل عليها الباحث ثلاثون استمارة وهو العدد الكلي الذي تم توزيعه أي بنسبه ١٠٠٪.

تحليل نتائج الاستبيان (الأسلوب الإحصائي)

استخدم برنامج الـ (SPSS) لمعالجة البيانات إحصائياً SPSS مختصر لـ Statist-
الاجتماعية ، الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل هذه البيانات هو التكرارات والنسب المئوية
لإجابات المبحوثين بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأوزان إجابات المبحوثين.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

من خلال دراسة وتحليل فصول البحث فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ١- اتباع المعايير المهنية للمراجعة الصادرة من الجمعيات المهنية سواء كانت على المستوى المحلي أو العالمي يؤدي إلى جودة تقرير المراجع الخارجي.
- ٢- الالتزام بتطبيق المعايير المهنية للمراجعة يؤدي إلى تلبية إحتياجات كافة مستخدمي القوائم المالية المراجعة.
- ٣- لا يشير تقرير المراجع الخارجي للمخاطر التشغيلية والمالية والإفصاح عن الأحداث المستقبلية كإستمرارية المشروعات الاقتصادية بالرغم من اهتمام المعايير بها.
- ٤- إهمال تطبيق معايير جودة المراجعة لا يمكن من إعداد تقارير وقوائم مالية يعتمد عليها مستخدمو هذه التقارير والقوائم المالية عند اتخاذهم للقرارات المالية والاقتصادية والاستراتيجية.
- ٥- تطبيق معايير المراجعة تقلل من التعارضات بين الأطراف المستفيدة من تقرير المراجع الخارجي.
- ٦- يعتبر تقرير المراجع الخارجي المعتمد علي معايير جودة المراجعة مصدراً مؤيداً لإضفاء الثقة على البيانات المالية بالقوائم المالية المراجعة.
- ٧- تعتمد بيوتات التمويل في منحها للائتمان المصرفي على البيانات المالية المعززة بتقرير المراجع الخارجي.
- ٨- قلة الدراية والإلمام بمفاهيم ومبادئ ومعايير المحاسبة والمراجعة تؤدي إلي تجاهل تقرير المراجع الخارجي نسبياً عند منح الائتمان المصرفي.
- ٩- يعتبر تقرير المراجع الخارجي المعتمد على معايير جودة المراجعة أداة من أدوات مجابهة وتغطية مخاطر الائتمان المصرفي.
- ١٠- تعتبر لوائح ومحددات وقوانين الائتمان المصرفي أداة من أدوات مجابهة وتغطية المخاطر الائتمانية.
- ١١- تحتوي بيئة الاستثمار ومنح الائتمان علي مخاطر متعددة.

بإستطاعة المصارف السودانية السيطرة على المخاطر المنتظمة في الجانب الائتماني.

ثانياً: التوصيات

- ١- ضرورة وجود جهة رقابية تحرص على تطبيق معايير جودة المراجعة وقياسها للحد الذي تكون فيه تلك المعايير مقبولة قبولاً عاماً وهذه الجهة تكون لها صلاحيات واسعة تساعد على وضع الأمور في نصابها.
- ٢- ضرورة أن تعتمد إدارة الاستثمار بالبنوك عند منحها للتمويل للأطراف الخارجية على تقرير المراجع الخارجي .
- ٣- ضرورة وضع معايير فعالة بالمصارف السودانية تحدد معالجة وتغطية ومجابهة مخاطر الائتمان المصرفي
- ٤- ضرورة وجود وحدة خاصة بالبنك تعمل على إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.
- ٥- ضرورة توحيد معايير جودة المراجعة على المستويين المحلي والعالمي .
- ٦- ضرورة قيام البنك المركزي بالرقابة والتفتيش على أعمال البنوك وخاصة في مجالات الائتمان المصرفي وذلك بتفعيل دور الرقابة الداخلية بالجهاز المصرفي للتأكد من سلامة التصديق على العمليات الاستثمارية.
- ٧- ضرورة تطوير التشريعات والقوانين والتعليمات الخاصة بعمل البنوك و بالأخص عمليات الائتمان المصرفي.
- ٨- ضرورة قيام البنوك بالدراسات الائتمانية الشاملة من حيث الاستعلام والحصول على المستندات اللازمة والضمانات, وألا تكون المنافسة بين البنوك والسعي لزيادة الأرباح من دواعي التخفيف من هذه الدراسات أو التخلي عنها .
- ٩- ضرورة مراعاة الكفاءة العلمية والخبرة العملية والنزاهة والسمعة والأخلاق عند اختيار شاغل وظائف الإدارة العليا.
- ١٠- ضرورة أن تكون القرارات الائتمانية المصرفية وفقاً للوائح والمنشورات الصادرة من البنك المركزي .

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الكريم/ الأخت الكريمة:..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: استبيان حول دور معايير جودة المراجعة

في تعزيز ثقة تقرير المراجع الخارجي لأغراض الائتمان المصرفي

١. تعاونك في ملء هذا الاستبيان يعتبر مساهمة منك في مسيرة البحث العلمي.
٢. البيانات التي تقدمها سوف تكون في غاية الأهمية كذلك محل سرية تامة.
٣. سوف يتم استخدام بيانات هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي فقط.

استمارة استبيان

القسم الأول: البيانات الشخصية

ضع علامة (P) في الخانة المحددة للإجابة التي تنطبق عليك:

- | | | | | | |
|-----|----------------------|-----|---------------------|-----|-----------------------|
| () | أ. ذكر | () | ب. أنثى | () | (1) النوع: |
| () | أ. من ٢٠-٣٠ سنة | () | ب. من ٣٠-٤٠ سنة | () | (2) العمر: |
| () | ج. من ٤٠-٤٥ سنة | () | د. أكثر من ذلك | () | (3) المؤهل الأكاديمي: |
| () | أ. ثانوي | () | ب. جامعي | () | (4) التخصص العلمي: |
| () | ج. فوق الجامعي | () | د. مهني | () | أ. محاسبة |
| () | ج. إدارة أعمال | () | ب. اقتصاد | () | ج. إدارة أعمال |
| () | (5) الوظيفة الحالية: | () | د. أخرى | () | أ. موظف |
| () | أ. مدير إدارة | () | ب. رئيس قسم أو وحدة | () | ج. مدير إدارة |
| () | (6) الخبرة العملية: | () | د. أخرى | () | أ. أقل من ٥ سنوات |
| () | أ. أقل من ٥ سنوات | () | ب. من ٥-١٠ سنوات | () | ج. من ١٠-١٥ سنة |
| () | ج. من ١٠-١٥ سنة | () | د. أكثر من ١٥ سنة | () | |

القسم الثاني: أسئلة الاستبيان

الفرضية الأولى: التطبيق الفعلي لمعايير جودة المراجعة يؤدي إلى تعزيز الثقة في تقرير

المراجع الخارجي لأغراض الائتمان المصرفي.

ضع علامة (P) داخل الخانة المحددة للإجابة التي تراها مناسبة:

رقم السؤال	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	غير محدد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تقرير المراجع الخارجي المد وفقاً لمعايير جودة المراجعة يكون مقبولاً لكافة مستخدمي القوائم المالية.					
2	يعتبر تقرير مراجع الحسابات مصدراً مؤيداً لاضفاء الثقة على البيانات المالية.					
3	يعتبر تقرير المراجع الخارجي المد وفقاً لمعايير جودة المراجعة تقريراً مهماً للأطراف الخارجية.					
4	تحكم مراجع الحسابات معايير تمثل الحد الأدنى ولا بد من اظهار أثرها في التقرير.					
5	تعتمد بيوتات التمويل في منحها للائتمان المصرفي على البيانات المالية المعززة بتقرير المراجع الخارجي.					

الفرضية الثانية: تستخدم المصارف السودانية طرق فعالة ومؤثرة في تغطية المخاطر

المرتبطة بعمليات الائتمان المصرفي.

رقم السؤال	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	غير محدد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	بيئة الاستثمار ومنح الائتمان تحتوي على مخاطر متعددة.					
2	تستطيع المصارف السودانية السيطرة على المخاطر المنتظمة في الجانب الائتماني.					

					يعتبر تقرير المراجع الخارجي المعتمد على معايير جودة المراجعة أداة من أدوات مجابهة وتغطية المخاطر الائتمانية.	3
					تعتبر محددات وقوانين الائتمان المصرفي عائق من عوائق تغطية مخاطر التسهيلات الائتمانية.	4
					ضرورة وجود وحدة خاصة بالبنك لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي.	5

الهوامش والمصادر

- (١) د. مصطفى نجم البشاري، معايير المحاسبة والمراجعة، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، ٢٠٠٦م)، ص ٢ .
- (٢) د. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة (عمان: دار ذات السلاسل، ١٩٩٠م)، ص١٢٢.
- (٣) نفس المرجع السابق، ص ١٢٣.
- (٤) د. أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٢م)، ص ٢٥.
- (٥) د. عبد الماجد عبد الله حسن، مبادئ المراجعة (أم درمان: دار جامعة أم درمان الإسلامية للنشر، ٢٠٠٢م)، ص ٩.
- (٦) د. عبد المنعم محمود ود. عيسى محمد أبو طبل، المراجعة أصولها العلمية والعملية، الجزء الأول، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٩م، ص ص ٤٥٨ - ٤٥٩.
- (٧) د. محمود السيد الناغي، المراجعة إطار النظرية والممارسة، (المنصورة: مكتبة الجلال، ١٩٨٤م)، ص ١٩٣.
- (٨) أ. د. عصام الدين محمود متولي، د. فتح الرحمن الحسن منصور، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧.
- (٩) وليام توماس، أمرسون هنكي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦١ - ٦٢.
- (١٠) أ. د. عصام الدين محمود متولي، د. فتح الرحمن الحسن منصور، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧.
- (١١) على إبراهيم طلبية، قياس أثر العوامل على جودة مراقبة الحسابات (عمان: دار وائل للنشر، ١٩٩٧م)، ص ١٣.
- (١٢) المرجع السابق، ص ١٣.
- (١٣) المرجع السابق، ص ١٤.
- (١٤) عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد، خصائص جودة المراجعة، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، ١٩٩٠م)، ص ٤٥.
- (١٥) المرجع السابق، ص ص ٤٥ - ٤٦.
- (١٦) عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٦.
- (١٧) المرجع السابق، ص ٤٠٦.
- (١٨) فواز شعبان مدكور، إدارة جودة الإنتاج، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، ١٩٩٥م)،

- (١٩) منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية للمراجعة. (عمان: المجمع العربي للمحاسبين، ١٩٩٩م)، ص ٦.
- (٢٠) إلفين أريك، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٤-٤٥.
- (٢١) المرجع السابق، ص ٤٤.
- (٢٢) إلفين أريك، جيمس لويك، المرجع السابق، ص ٤٥.
- (٢٣) المرجع السابق، ص ٦٧.
- (٢٤) منشورات المجمع العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.
- (٢٥) عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد، مرجع سابق، ص ٤٠٧.
- (٢٦) إبراهيم طه عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٣-٨٤.
- (٢٧) إلفين أريك، جيمس لويك، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.
- (٢٨) المرجع السابق، ص ٤١٥-٤١٨.
- (٢٩) إلفين أريك، جيمس لويك، المرجع السابق، ص ص ٤١٩ - ٤٢٠.
- (٣٠) د. شحاتة حياة، المرجع السابق، ص ٣٢.
- (٣١) د. محمد مطر، الإتجاهات الحديثة فى التحليل المالي والائتماني، (الكويت: مطبعة جامعة البتراء، ٢٠٠٢م)، ص ٣١٤.
- (٣٢) د. حسن أحمد خليل، إدارة الائتمان المصرفي، (مجلة اتحاد المصارف العربية، أغسطس، ١٩٧٥م)، ص ٥.
- (٣٣) د. حسن أحمد خليل، إدارة الائتمان المصرفي، اتحاد المصارف العربية، أغسطس، ١٩٧٥م، ص ٥.
- (٣٤) على سليمان الشطي، تقييم مخاطر الائتمان فى البنوك التجارية فى الأردن، (رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية - كلية التجارة، ١٩٩٦م)، ص ٢٦.
- (٣٥) على سليمان الشطي، مرجع سابق، ص ٢٨.
- (٣٦) د. محسن أحمد الخضري، الديون المتعثرة - الظاهرة - الأسباب والعلاج، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧م)، ص ٥٥.
- (٣٧) د. محسن أحمد الخضري، المرجع السابق، ص ٦٠.
- (٣٨) المرجع السابق، ص ٦٣.
- (٣٩) د. أحمد عبد الفتاح، التعثر المصرفي فى الأردن، الأسباب ووسائل المعالجة، (مجلة المصارف العربية، المجلد ١٢، العدد ١٣٨، ١٩٩٢م)، ص ٦٢.

- (٤٠) د. فريد راجب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، ط١، ٢٠٠٠م)، ص ٥٣.
- (٤١) ابن تيمية، نظرية العقد، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر)، ص ١٥٣ - ١٥٤.
- (٤٢) د. صلاح الدين حسن السيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، (بيروت: دار الوسام للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٨م)، ص ٥٣.
- (٤٣) د. عبد الحليم كراجه وآخرون، الائتمان المصرفي والتحليل المالي، (عمان: دار الصفاء للنشر والطباعة، ٢٠٠٣م)، ص ١٠٢.
- (٤٤) د. خالد أمين عبد الله، المصارف المتعثرة ووسائل المعالجة، (الأردن: مجلة إتحاد المصارف العربية، ١٩٩٢م)، ص ١٧.
- (٤٥) د. هاني أبو جبارة، الديون المتعثرة، وطرق التعامل معها، (مجلة البنوك في الأردن، العدد ٦، أغسطس ١٩٩٤م)، ص ٧٧.
- (٤٦) د. علي العوضي، الديون المتعثرة وأسلوب التعامل معها، (الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، ١٩٩١م)، ص ١٥.
- (٤٧) د. مصطفى ذكريا وآخرون، التمويل المتعثر في الجهاز المصرفي في السودان، (مجلة الدراسات المصرفية والمالية، العدد الرابع، ديسمبر، ٢٠٠٠)، ص ٢٥.
- (٤٨) د. علي العوضي، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.
- (٤٩) www.scopa.org.sa
- (٥٠) د. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، (عمان: دار وائل للنشر والطباعة، ٢٠٠٤م)، ص ١٢٥.
- (٥١) د. عبد الحي مرعي، د. محمد عباس بدوي، أصول المحاسبة المالية، (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، د.ت)، ص ٢٥.

